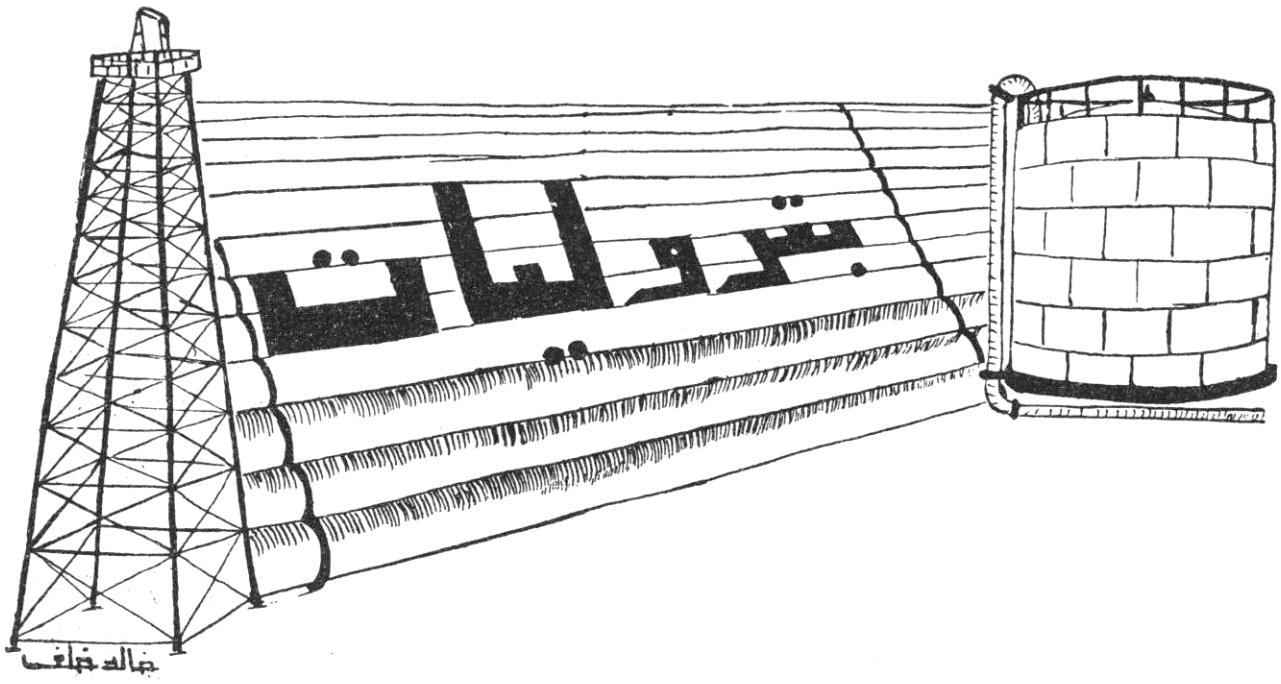

رسوم شركة نفط الكويت

« هذا مقال نشرته جريدة التايمس اللندنية فى عددها الصادر يوم ١٤ مايو ١٩٥٠ تأتى أهميته من أنه جاء فى وقت كثر فيه الحديث عن منابع الزيت فى الشرق الأوسط تبعاً لكثرة مشكلاته ، وقد دأبت بعض الصحف الانجليزية مؤخراً على التعليق على الأحوال فى الكويت بعد استنباط الزيت بصورة لاتمثل الواقع . كما أن هذا المقال جاء فى صحيفة عرفت بالرصانة والسمعة الطيبة والاحترام بين صحافة العالم . وهوأول مقال تطلع به الصحف الانجليزية يمثل وجهة النظر الصحيحة فى مسألة زيت الكويت ويدافع عن حق الكويت الذى يعمل سمو أميرنا المعظم على الوصول إليه فى رفع رسوم الكويت على الزيت بصورة معقولة تتفق مع تلك الرسوم التى تنالها البلاد الأخرى وتساعد على رفع المستوى فى البلاد والتعجيل بالمشروعات الحيوية التى يرمى إليها سموه ورجال حكومته وأفراد شعبه . وعلى أن المقال يحتوى على وصف للحقائق وعلى مقارنات ممتازة ، فان فيه بعض الهنات التى لاتجعلنا نقبله بحذافيره » .

(لندن) عبد العزيز حسين

إن حركة البترول القائمة فى إيران ، وما حولها من توترسياسى ، لم تشمل بعد أقطار البترول الأخرى فى الخليج الفارسى ، أوعلى الأقل لم تشملها بذلك التطرف وتلك الشدة وهـذا أمر يذكر للحكومات العربية وحكامها المختصين ، ولـكن من الخطأ أن نظن أن هـذا يتضمن أنهم قانعون بنصيبهم . ففى المملـكة العربية السعودية وقعت الشركة الأمريكية صاحبة الامتياز اتفاقاً فى ديسمبر يظن منه أنه ، وإن لم يعط الملك ابن سعود رسوماً أعلى فإنه يعطيه ضريبة أكبر ، بحيث لايكبد ذلك الشركة الأمريكية التى تعمل تحت نظام الضرائب الأمريكى إلا قليلا . ونظام الضرائب الإنجليزى يجعل من الصعب على الشركات الإنجليزية أن تقدم نفس الاتفاق ، ولـكن يبدو واضحاً أن الاتفاقية الجديدة فى المملـكة العربية السعودية قد نصبت مستوى جديداً عالياً لموارد الزيت الحـكومى فى الشرق الأوسط . كما أن رئيس وزراء العراق قد بدأ المفاوضات لهذا الغرض بعد أن كرر عدة مرات بأن حكومته ستطلب شروطاً جديدة فى مثـل المستوى الطيب الذى ناله جيرانه .

وقد أعلن شيخ الـكويت أنه هو وسلفه قد طلبا منذ بضع سنوات شروطاً أفضل من شركة نفط الـكويت . ولم يلجأ سموه إلى الضغط بل إنه ـ حسب كلام ممثله فى لندن ـ

كان اتجاهه نحو الشركة « اتجاه صداقة عظيمة » وأنه يأمل في « الاتفاق على ضريبة في مستوى يمكن مقارنته ببلاد الشرق الأوسط الأخرى » إن قضية الشيخ قوية وإن من المعقول أن نقدر أن الشركة – وهي اختصاص بريطاني نصف ملكيتها بريطاني والآخر أمريكي – لن تأسف إذا أثبتت أن القضية القوية لن تخسر ولكنها تربح إذا توبعت بصورة ودية وبطريقة معقولة . إن قصة الكويت ترينا بصورة واضحة وبسيطة جداً ، كيف أن امتيازاً ووفق عليه لأمد طويل يمكن أن يغدو في حاجة إلى التعديل الاختياري قبل أن يتم أمده .

الكويت ميناء تجاري مساحته ٦٠٠٠ ميل مربع من الصحراء الرملية على رأس الخليج الفارسي يسوده الهدوء منذ القرن الثامن عشر تحت حكم أسرة من شيوخ العرب ، ولم تدخل الكويت نطاق الشئون العالمية حتى عام ١٩٣٨ ، وكان ذلك إلى حد ما بصورة مفاجئة ، عند اكتشاف آبار الزيت في « البرقان » وقد ثبت أن هذا الحقل يحتوي على أعظم مخزن للبترول عرفه الإنسان ، وجاءت الحرب فأجلت استغلاله ولكن عندما بدأ الانتاج عام ١٩٤٦ أخذت ترتفع نسبة غلته بصورة لم يسبق لها مثيل . والكويت الآن الثالثة بين منتجي الزيت في الشرق الأوسط والسادسة في العالم ، ويقدر انتاجها بحوالي ١٨ مليون طن من النفط الخام كل عام . والاحتياطي في حقل «البرقان» رقم خيالي يقدر بـ ١١ر٠٠٠ مليون برميل (حوالي ١٥٠٠ مليون طن) ويقع هذا الحقل على مسافة ١٥ ميلا فقط من الساحل حيث يقوم مرسى عميق يمكن أن ترسو فيه ناقلات الزيت حمولة ٢٨ ألف طن .

ويقوم إنتاج الزيت في الكويت على حسب امتياز عقد عام ١٩٣٤ عندما كانت التجارة كاسدة والأمل في العثور على آبار للزيت في كميات تجارية غير مؤكد . ولم يكن هنالك مايغري المنقبين ، عدا آثار القار اليابسة في صحراء رملية واسعة على حافة البحر . ولم تكن لديهم فكرة عن الطلب العالمي المحتمل أو عن أسعار النفط عام ١٩٥١ ، على هذا فإنه كان من الغفلة أن يرسموا صورة وردية لما يرونه ، ولذا كانت الشروط التي اتفقوا عليها مع الأمير معقولة في ذلك الحين . وكان مقدار الرسم ثلاث روبيات على الطن وأربع آنات في مقابل الاعفاء من الضريبة ، فالمجموع حوالي ٤ شلنات و١٠ بنسات ونصف للطن ، أو ٧ بنسات ونصف للبرميل ، وتقضي الاتفاقية أن يكون الاتفاق لمدة خمسة وسبعين عاما ، وهي جارية الآن ، ولكن عوامل أخرى قد تغيرت فقد ارتفع ثمن النفط وانحطت قيمة النقد ، وهذه الضريبة لاتدفع بالذهب (كما هو الحال بالمملكة العربية السعودية) وليس بالنفط (كما هو في تكساس) ولكن بالروبيات الهندية ، وقد فاق انتاج البترول كل الأحلام التي عقدت عليه .

إن التغيرات في الأسواق العالمية قد حولت الشرق الأوسط من كونه مركزاً تموينياً ثانوياً إلى كونه مركزاً أساسياً لمنطقة واسعة من العالم . ولقد قدر بأن الاتفاقية السعودية ينتج عنها دفع ٥٥ سنتاً أمريكيا لكل برميل وربما أكثر من ذلك بقليل ، والاتفاقية التي رفضتها إيران ربما أعطت الحكومة الإيرانية مالايقل عن ٣٤ أو ٣٥ سنتاً للبرميل (أو ١٨ شلناً للطن تقارن مع ٤ شلنات و١٠ بنسات ونصف تدفع للكويت) ولعقد مقارنة أخرى فإن حكومة فنزويلا قد أخذت في العام الماضي ٦٩ سنتاً على البرميل ، أو مايقدر بدخل مباشر للحكومة من النفط مقداره ٣٨٠ مليون دولار إلا أن فنزويلا تمتاز بسهولة اتصالها بالأسواق الرئيسية . وعلى هذا فإن الرسوم التي تدفع للكويت قد بطل أوانها .

ربما كان من الخطأ أن تقدر أن الدخل كبير جداً بالنسبة للغنى الشخصي لصاحب السلطة . إن النفط قد تسبب في ثراء المواطنين في كثير من البلدان ودخل الشيخ الكبير يقوم على مشروعات الشركة كما يقوم على ماوهبته الطبيعة لبلاده ، والطبيعة وقد حبت الكويت بالزيت والموقع الساحلي قد ضنت عليها بالماء ، وقد كانت الكويت تغدو أسعد بكثير لو أن الطبيعة حبتها بالماء بدلا من النفط . إن أرض الكويت لاماء فيها والمدينة تعتمد على ما يستحضر إليها عن طريق البحر ويباع في الشوارع بأسعار عالية ، وفي مثل هذه الظروف فإن حاكما مفكراً سيستعمل هذه الثروة التي تأتيه عن طريق النفط لإصلاح النواحي الأخرى ببلاده .

هذا تماماً ماعقد الشيخ العزم على القيام به : إنشاء المدارس وإقامة نظام صحي وإنفاق مليونين من الجنيهات

(البقية على صفحة ٣٧)

سعادة الشيخ عبد الله الجابر الصباح يضع الحجر الأساسى لبناء مسجد الأحمدى (تصوير بدران)